مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

أفق الحلول السياسية الجزئية:

ما بعد اللجنة الدستورية

تقرير موضوعي على إثر انعقاد ندوة حوارية أقامها مركز الحوار السوري

بحضور عدد من الباحثين والخبراء

https://sydialogue.org/ar/news/146

الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1442هـ - 1 ديسمبر/ كانون الأول 2020 م

المحتويات

مقدمة 2

1- **و اقع اللجنة الدستورية:** 3

2- **اللجنة الدستورية والحل السياسي: بين الحلول الكلية والجزئية** 4

3- **الفرص المتاحة من مسار اللجنة الدستورية** 5

4- **مخاطر الانخراط في مسار اللجنة الدستورية:** 6

5- **آلية التعامل مع اللجنة الدستورية:** 7

6- **الحل السياسي والتو افقات الدولية والإقليمية:** 8

7- **توصيات للتعامل مع مسار الحل السياسي:** 8

مقدمة

مرَّ تصوُّر الحل السياسي في سوريا على الصعيد الدولي بمراحل متعددة؛ ابتداءً من بيان جنيف1، مروراً بالتصورات التنفيذية التي عمل عليها المبعوثون الدوليون إلى سوريا وبيانَي فيينا 1-2، ثم مسار أستانا وسوتشي الذي مثّلَ مساراً موازياً لجنيف، وانتهاءً بالقرار الدولي 2254، وتشكيل اللجنة الدستورية وانطلاق أولى جلساتها في منتصف عام 2019.

لقد كان للمصالح الدولية والإقليمية المتشابكة دورٌ مباشرٌ في تعديل مسار الحل السياسي في سوريا، الذي اقتصر حالياً على اللجنة الدستورية التي ترتبط سيناريوهات نجاحها وفشلها بالتوافقات الدولية.

أصدر مركز الحوار السوري في إطار مقاربته البحثية لمآلات الحل السياسي في سوريا دراسة بعنوان: "أفق الحلول السياسية الجزئية: ما بعد اللجنة الدستورية"، تضمنت ثلاثة إصدارات، هي [1]:

1- تطورات الحل السياسي في سوريا: من هيئة الحكم الانتقالية إلى اللجنة الدستورية.
2- تقاطع المصالح الدولية تجاه مفردات الحل السياسي في سوريا.
3- مآلات اللجنة الدستورية: هل يكون كُمون الفشل دافعاً للمبادرة السياسية؟

وبهدف استكمال النقاش حول مآلات اللجنة الدستورية وأفق الحلول السياسية ذات الصلة عقد مركز الحوار السوري ندوة حوارية تحت عنوان الدراسة؛ ناقش المشاركون فيها واقع اللجنة الدستورية وأفق الحلول السياسية المطروحة أمام اللجنة، وفرص نجاح قوى الثورة والمعارضة في تحقيق مكاسب من خلالها، والمخاطر المحتملة للمضيّ بمسارها[2].

يأتي هذا التقرير ليضع القارئ في أجواء الندوة والنقاشات التي دارت فيها، مع إيضاح السياق العام الذي أقيمت فيه الفعالية، من خلال توضيح الأسباب التي دفعت إليها وبيان الهدف منها.

---

[1] أصدر مركز الحوار السوري ثلاثة إصدارات خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل حتى أيلول/ سبتمبر 2020، كما يلي:
1- تطورات الحل السياسي في سوريا: من هيئة الحكم الانتقالية إلى اللجنة الدستورية، 2020/04/17، شوهد في: 2020/11/27.
2- تقاطع المصالح الدولية تجاه مفردات الحل السياسي في سوريا، 2020/06/14، شوهد في: 2020/11/27.
3- مآلات اللجنة الدستورية: هل يكون كمون الفشل دافعاً للمبادرة السياسية؟، 2020/09/09، شوهد في: 2020/11/27.

[2] أقام المركز ندوة حوارية بحضور مجموعة من المختصين والخبراء لمناقشة الأوراق وتطويرها.
يُنظر: التقرير الإعلامي للندوة الحوارية: " أفق الحلول السياسية الجزئية: ما بعد اللجنة الدستورية، مركز الحوار السوري، 2020/09/20، شوهد في: 2020/11/27.

وقد أُعدّ هذا التقرير من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"[3]، ومن دون التقيد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات؛ فقد استخدم التقسيم الموضوعي بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسة وموضوعية تساعد القارئ الكريم -قدر المستطاع- على متابعة الموضوع.

ينقسم التقرير سبع فقرات: تناولت الأولى واقع اللجنة الدستورية، بينما عرضت الثانية وجهات النظر حول الحلول الكلية والجزئية أمام اللجنة الدستورية، وتعرضت الثالثة إلى الفرص المتاحة من مسار اللجنة الدستورية، والرابعة إلى مخاطر اللجنة الدستورية، في حين بيّنت الخامسة وجهات النظر المختلفة حول آلية التعامل مع اللجنة الدستورية، وتطرقت السادسة إلى أفق الحل السياسي في ظل التوافقات الدولية والإقليمية، واختُتم التقرير بتقديم عدد من التوصيات للتعامل مع المسار السياسي.

1- واقع اللجنة الدستورية:

بحسب بيان جنيف1 لعام 2012 طغت مقاربة الهيئة الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية على فكرة الحل السياسي في سوريا حتى عام 2015؛ ففي ذلك العام طرحَ المبعوث الأممي ستيفان دي مستورا فكرة مجموعات العمل الأربع، ثم صدر قرار مجلس الأمن 2254، الذي أشار إلى فكرة إمكانية استبدال الدستور في سوريا، لتطغى مقاربة الدستور كمدخل أساسي للحل السياسي مع فكرة "السلال الأربعة"، ثم أصبحت تقريباً المدخل الوحيد المتاح -بحسب أنصار الانخراط في المسار الدستوري- في ظل التغيرات السياسية التي رافقت مؤتمر سوتشي عام 2018[4].

وفيما يتعلق بواقع اللجنة الدستورية ترى إحدى الأكاديميات السوريات العضو في اللجنة الدستورية أنه لا يمكن اعتبار الوصول إلى دستور توافقي قبل انتخابات الرئاسة في سوريا المزمعة في 2021 معياراً لنجاح اللجنة أو فشلها؛ لأن التعامل مع هذه الانتخابات لم يعد المعيار الذي يُقاس عليه، حيث تدرك الدول أن بقاء الأسد في حكم سوريا لن يسهم في نجاح أي حل سياسي، وكل ذلك في حال اتفاق هذه الدول على مفردات هذا الحل؛ وبالتالي فإن التعامل الدولي مع هذه الانتخابات سيكون مؤشراً يمكن البناء عليه في التوقعات حول مدى التوافق الدولي على مآل الحل السياسي.

ويعتقد أحد السياسيين العضو في الائتلاف السوري أن تصريح غير بيدرسون الذي جاء فيه: "إن المحادثات في جنيف لا يمكنها حل النزاعات في سوريا، لكنها تمثل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح" يشكّل تنبيهاً مهماً للتوازن في رفع سقف التوقعات من اللجنة الدستورية، خصوصاً وأن المهمة المنوطة باللجنة -وضع دستور لسوريا- تحتاج

---

[3] يُقصد بقاعدة "تشاتام هاوس": أنه حينما يُعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس فإن المشاركين يكونون أحراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن دون كشف هوية المتحدث أو انتمائه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه، بغضّ النظر عن أشخاصه".

للتوسع حول هذه القاعدة يُنظر: قاعدة تشاتام هاوس، ويكيبيديا.

[4] للتوسع في مسار الحل السياسي ومآلاته يُراجع: تطورات الحل السياسي في سوريا: من هيئة الحكم الانتقالية إلى اللجنة الدستورية، مصدر سابق، مآلات اللجنة الدستورية: هل يكون كمون الفشل دافعاً للمبادرة السياسية؟ مصدر سابق.

إرادة حقيقية من كافة الأطراف، وهذا ما يفتقده نظام الأسد الذي يستغل اللجنة لإضاعة الوقت؛ ريثما يهيّئ الوضع الميداني تمهيداً للحسم العسكري، ويرى أنه على الرغم من الوقت الذي استغرق لتشكيل اللجنة إلا أنها بقيت رهينة تجاذبات الدول الفاعلة التي كانت وراء اختيار الأسماء، وهذا ما أثّر في مجرياتها، وسيؤثر في نتائجها؛ ما يعني أن السوريين سيبقَون رهينة للقرار الخارجي، وسيكون من العبث الاستمرار في هذه اللجنة ما لم يكن هناك قرار سوري حاسم، مشيراً إلى أن عمل اللجنة الدستورية قد يستمر لسنوات بالطريقة نفسها، فإذا كان تشكيلها قد استغرق سنتين، وسنة للاتفاق على جدول أعمالها، فكم ستستمر حتى تنجز مهمتها؟!

ونبّه أحد الباحثين السوريين أن اللجنة الدستورية جاءت مسايرةً للرؤية الروسية فيما يتعلق بالدستور والانتخابات، كما أن النظرة التي تتبناها الأمم المتحدة للقضية السورية باعتبارها "حرباً أهلية"، وليست ثورة شعبية تُسهم في طرح الحلول الجاهزة المعدّة من قبلها للتعامل مع مثل هذه النزاعات؛ فالحل المطروح في الأمم المتحدة للحروب الأهلية هو الاتفاق على دستور وانتخابات، وهذا مما يعمل على إطالة عمر المشكلة السياسية دون حلها في الواقع السوري. موضحاً أن السبب الحقيقي وراء المماطلة في إيجاد حل سياسيّ ملزم هو: عدم اتفاق الأطراف الإقليمية والدولية على تقاسم النفوذ فيما بينها.

ويرى قيادي بارز في أحد التيارات السياسية أن ما وصل إليه واقع الثورة السورية واللجنة الدستورية؛ ما هو إلا انعكاس لتفاهمات خارجية ومضاعفات داخلية مشكِّلة لها، مبيناً أن الذهاب إلى اللجنة الدستورية ما هو إلا انقلاب على الحل السياسي نفسه، ومشيراً إلى أنّ هذا الانقلاب سبّبَ انشقاقاً كبيراً داخلَ جسد الثورة، وأن مضاعفات ذلك متواصلة حتى الآن، وستظهر نتائجها لاحقاً. مؤكداً أن قوى الثورة والمعارضة فقدت عدة أوراق كان بالإمكان الاستفادة منها لتحقيق مكاسب سياسية، وأن المعارضة السورية أهدرت الفرصة لفرض بنود إنسانية على المجتمع الدولي وعلى النظام -مثل إطلاق سراح المعتقلين وفكّ الحصار عن المناطق المحاصرة- عندما تم إصدار القرار 2254، متسائلاً عن قدرة المعارضة على فرض دستورٍ سوريٍّ يحقق -ولو جزئياً- بعض مطالب الثورة.

2- اللجنة الدستورية والحل السياسي: بين الحلول الكلية والجزئية

ثار نقاش بين المشاركين حول فعالية الحلول الكلية[5] والحلول الجزئية[6] في مسار الحل السياسي السوري؛ فأشار أحد السياسيين السوريين إلى أن ثمة مفارقة واضحة بين رؤيته ورؤية الجهات التي ترى أن اللجنة الدستورية إحدى مكونات الحل السياسي؛ فالجمود الحاصل في مسار جنيف لا يعطي – برأيه – الحق لأي حركة ثانية لتكون بديلة له كمسارٍ للحل السياسي، مشيراً إلى أن القضية السورية لا تحتمل أي حلول جزئية؛ لأن الصرخة الأولى للسوريين

[5] يُقصد بالحلول السياسية الكلية: التمسك بالحل السياسي الذي كرَّسه بيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015 كسلة واحد من دون تفضيل خطوة على أخرى.

[6] يُقصد بالحلول السياسية الجزئية: إمكانية العمل على بعض الخطوات أو المبادرات السياسية المؤقتة ريثما تنضج بيئة الحل السياسي الكامل، مثل إمكانية العمل في الملفات الإنسانية حالياً وتثبيت الوضع الحالي كما هو، ريثما تتوفر الظروف المناسبة داخلياً وخارجياً للعمل على الملفات الأخرى كالانتقال السياسي والانتخابات والدستور.. إلخ.

كانت ضد النظام السياسي، وليس ضد التغيير الاقتصادي أو الدستوري، ورأى أن اللجنة الدستورية منتَج روسي للتطاول على العملية السياسية، ولتمرير الدستور الذي حاولت روسيا فرضه على السوريين في أستانا.

وقد أشار السياسيّ إلى أن الحلول الجزئية محاولةُ إرباكٍ تقوم بها بعض الأطراف، وأداةٌ لبعض الدول لربط القضية السورية بالواقع الإقليمي وبقضايا أخرى؛ بحيث يكون هناك هامش للاعبين الدوليين والإقليميين لتبادل الأجندات والمصالح في الشرق الأوسط. ولذلك فهو يرى -والحديث ما يزال للسياسي- أن وظيفة اللجنة الدستورية نشرُ وهمِ التفاوض والحل السياسي، وإبقاءُ الباب مفتوحاً لانتظار التوافق الدولي الذي لم يحصل حتى الآن.

وقد وافق رئيس تيار سياسي هذا الرأي، مشيراً إلى أهمية التركيز على الحلول الكلية وعدم الانشغال بتلك الجزئية؛ موضحاً أن الأخيرة قد أضرَّت بشكل كبير بمشروع التغيير في سوريا، بل هدّدت وجود الوطن السوري بحد ذاته؛ لأن هدف مثل هذه الحلول - كاتفاقيات الضامنين في جنوب سوريا وترتيبات شرق سوريا واللجنة الدستورية - تقويض الفكرة المركزية التي خرج من أجلها السوريون في الثورة.

وعلى النقيض يرى أحد الباحثين أن على المعارضة تسليطَ الضوء على نموذج آخر مما يعنيه مسار الحل السياسي، بعيداً عن التفكير بمسار تسوية شاملة، موضحاً أن مثل هذا المسار مبنيّ على آلية التفكير بتسوية الصراعات داخل الدولة، والتي تُعد في الأدبيات السياسية -بغضّ النظر عن موافقتنا عليها- صراعاً أهلياً يتوجب تجميده حتى يتم حله، موضحاً أن المسار المرسوم لسوريا في المرحلة الحالية هو مسار حلول جزئية، ويعتمد على عدة مؤشرات:

- الفاعلين الداخليين؛ سواء من طرف النظام أو المعارضة، وحتى قوات سوريا الديمقراطية، ترتبط استمراريتهم بالدعم الدولي الموجه إليهم.
- ثمّة انعدام للثقة بين هذه الأطراف.
- الدول الفاعلة في الملف السوري باتت حاضرة بشكل مباشر عسكرياً على الساحة؛ مما يقلّل احتمالية تصادمها، كما أن هذه الدول لم تصل بعدُ لحل توافقي فيما بينها.

وختم الباحث حديثه بالإشارة إلى أن عوامل التغيير الداخلية معدومة؛ إلا من انقلاب عسكري يفسح المجال لأفق التغيير، مشيراً إلى أهمية اللجنة الدستورية لتحقيق حلّ طويل الأمد يقوم على تجميد الصراع، ومؤكداً أن هذا ما يفرضه الواقع على أطراف الصراع السوري.

3- الفرص المتاحة من مسار اللجنة الدستورية

أشارت إحدى الأكاديميات السوريات العضو في اللجنة الدستورية إلى أنه - بحكم وجودها في اللجنة - ثمّة مجموعة من النقاط المهمة التي يجب على المعارضة توظيفها للاقتراب من الحل السياسي الذي يتوافق مع تطلعات السوريين، وقد لخصتها بما يلي:

- شكلت اللجنة الدستورية المباحثات المباشرة الأولى مع النظام، وعلى الرغم من أنه سبقتها عدة اجتماعات في أستانا وجنيف؛ إلا أنها كانت تتم بغرف منفصلة.
- وجود مجموعة المجتمع المدني التي هي طرف من ثلاثة أطراف له مثل ما لوفد النظام ووفد المعارضة، وهي ورقة يجب الاستفادة منها بصورة أكبر لتشكيل قوة ضغط لصالح تحقيق مطالب السوريين في الحرية والكرامة، وعلى الرغم من أنها تعاني من عدة مشاكل؛ إلا أن لديها في الوقت نفسه هامشاً من الاستقلال يمكّنها من اللعب خارج إطار محددات المعارضة والنظام.
- وجود وفود دولية تتابع العملية الدستورية وتُجري مفاوضاتها بصورة مركزة حول القضية السورية، وهي فرصة مهمة للمجتمع المدني وللمعارضة أيضاً للتفاوض وطرح مطالب الشعب السوري أمام تلك الدول، وأيضاً للاطلاع على حقيقة مواقفها، واستقراء الفرص المتاحة أمام السوريين.

4- مخاطر الانخراط في مسار اللجنة الدستورية:

أشار أحد السياسيين السوريين إلى أن ملف اللجنة الدستورية ينضوي على عدة مخاطر؛ فالتحدي الذي خرجت الثورة السورية من أجله لم يكن عدم وجود دستور سوري، وإنما كانت المشكلة في عدم تطبيقه من قبل السلطة، ولعل ذلك كان هو الدافع لتصميم حل سياسي ينصّ على هيئة حكم انتقالية تؤمّن بيئة آمنة يُكتب فيها دستور، ويلي ذلك الانتخابات. موضحاً أن الخطورة الأساسية في تبنّي مسار اللجنة الدستورية هو: انتقال مدخل الحل السياسي من هيئة حكم انتقالية إلى لجنة يقوم فيها النظام والمعارضة بصياغة دستور واحد، مشيراً إلى عدم ورود أية صلة للجنة الدستورية بأي نص في القرارات الدولية للحل السياسي في سوريا، كما لا يوجد أي بند يجبر المعارضة السورية على القبول بلجنة دستورية، أو أي نص يفوّض الأمم المتحدة بتشكيل لجنة لكتابة دستور للسوريين.

كما يرى السياسي السوري أن اللجنة الدستورية تمثّل انخفاضاً كبيراً بسقف التفاوض بين المعارضة والنظام؛ فقد انخفض سقف التفاوض من نقاشٍ حول انتقال سياسي وفق مرجعية أممية، إلى الضغط على النظام للقبول ببعض البنود داخل الدستور، مؤكداً أن اللجنة الدستورية باتت واقعاً مفروضاً على السوريين بعد مؤتمر سوتشي 2018 الذي قاطعته هيئة المفاوضات العليا السابقة.

وختم السياسي حديثه بالإشارة إلى بعض مخاطر اللجنة الدستورية المتعلقة بالقواعد الإجرائية التي تدعو لإصلاح دستوري، ولا تصرح بوجوب وضع دستور جديد؛ مما يترك المجال للاعتراف بدستور 2012 والجهة التي أصدرته (النظام)، إلى جانب أن آلية التصويت والأصوات المطلوبة لتمرير أي بند تعطي حق الفيتو بتعطيل أي قرار للنظام، كما أن غياب جدول زمني للجنة سيعطي نظام الأسد القدرة على تعطيل عملها بشكل مفتوح، وأن الغموض الذي يكتنف آلية الاستفتاء على الدستور بعد إقراره من قبل اللجنة يفسح المجال لأن يُجرى الاستفتاء وفق دستور نظام الأسد لعام 2012 وبوجوده، وبذلك نكون -بحسب السياسي السوري- أمام عملية إعادة شرعية للنظام.

5- آلية التعامل مع اللجنة الدستورية:

كان ثمّة تركيز من المشاركين على اقتراح آليات وأدوات متعددة للتعامل مع اللجنة الدستورية. جاء أولها من قبل أكاديمية سورية عضو في اللجنة الدستورية؛ فأشارت إلى أن معركة قوى الثورة والمعارضة مع النظام تأتي في المقام الأول، وعليه فيتوجب استغلال كل الجهات المتاحة والاستفادة منها في سبيل تحقيق حل سياسي، مؤكدة ضرورة عدم تحميل اللجنة الدستورية ما لا تُطيقه من التوقعات أثناء عملها على الانتقال نحو مفردات الحل السياسي الذي يحقق مصالح السوريين ومطالبهم.

ويرى قيادي بارز في أحد التيارات السياسية أن قوى المعارضة السورية توجّه نقداً للجنة الدستورية أو تأخذ موقف الحياد منها على أقل تقدير؛ ولكنْ يسعى الجميع في الوقت نفسه إلى الوصول إلى المربع السياسي الذي تقف فيه اللجنة الدستورية، في إشارةٍ منه إلى الاضطراب الواضح بين التصريحات والمواقف وما يجري على أرض الواقع.

وفي السياق نفسه أشار أحد السياسيين العضو في الائتلاف السوري إلى أهمية النظر إلى اللجنة الدستورية كسلة واحدة من أربع سلال، وليست هي فحسب العملية السياسية، مؤكداً عدم تشكيل اللجنة الدستورية بديلاً عن مفاوضات جنيف، وعن الوصول إلى روح القرار 2254 المتمثلة بهيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات، منبّهاً في الوقت ذاته إلى ضرورة عدم الوقوع في فخّ النظرة الروسية للحل السياسي المتمثلة بالالتفاف على هذه الهيئة من خلال منصات موجودة في هيئة التفاوض وفي اللجنة الدستورية نفسها، وإلى عدم قدرة اللجنة الدستورية على الاستمرار؛ مع رجحان استخدامها من النظام لعرقلة العملية السياسية.

وفي هذا السياق أشار عضو الائتلاف الوطني إلى أن اللجنة الدستورية هي خطوة لابد من المضيّ فيها حتى نهايتها بشكل موازٍ لباقي الخطوات، وعدم الاعتماد عليها فحسب، مبيناً أن نجاح اللجنة بحاجة إلى أصدقاء حقيقيين يدعمون سيرها ويسرّعون مخرجاتها؛ وإلا ستصبح مُعيقاً لأي عمل سياسي يُفضي إلى هيئة حكم انتقالية. وهنا يأتي دور الائتلاف -برأيه- في توظيف العلاقات مع تركيا والولايات المتحدة كدول صديقة؛ لأن الأولى تتشارك مع قوى المعارضة في نقاط متعددة كدرع الفرات وغصن الزيتون، ولأن الثانية تمتلك أوراقاً مهمة بحكم نفوذها ووجودها في منطقة شرق الفرات.

إلا أن أحد السياسيين السوريين رأى التوقف عن التسويق للجنة الدستورية باعتبارها إنجازاً؛ إذ أشار إلى أنها مأزق يتوجب الخروج منه، لأن احتمالات فشلها أكبر من احتمالات نجاحها بشهادة العديد من الجهات، مؤكداً أنه بإمكان المعارضة توظيف فكرة اللجنة الدستورية نفسها في إعادة العملية السياسية إلى إطارها الأوسع؛ شارحاً وجهة نظره بأنه ما دامت اللجنة الدستورية تتطلب بيئة آمنة ومحايدة حتى تنجز دستوراً بحسب قرار مجلس الأمن 2254، فيُفترض باللجنة أن تسعى لفتح مسار البيئة الآمنة والمحايدة، والمطالبة بالمضيّ به بالتوازي مع عمل اللجنة، بحيث تسعى لتنفيذ بنودها الأساسية المعلقة كإطلاق سراح المعتقلين وعودة للمهجرين وإصلاح الأجهزة الأمنية، إضافة إلى البدء في عملية كتابة الدستور، وليس فقط الاستفتاء عليه، مؤكداً أن مثل هذه المطالبات تسهم في حشد دعم شعبي لهيئة التفاوض، باعتبارها تمسّ أموراً هي من صميم معاناة الحاضنة الشعبية حالياً.

6- الحل السياسي والتو افقات الدولية والإقليمية:

وفي الحديث عن أفق الحل السياسي والتوافقات الدولية الإقليمية أشار أحد الباحثين إلى أن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية متفقتان على الخطة التي وضعتها مؤسسة راند، وذلك بدليل أن ما يحصل على أرض الواقع هو نفسه ما ورد في تقارير ثلاثة نشرتها المؤسسة بين عامي 2016-2019[7]، مؤكداً أهمية العودة لهذه التقارير؛ لأن ما يحصل على أرض الواقع تطبيق للبناء من الأسفل، حيث بدأ العمل به في منطقة شرق الفرات، واستمروا بالتعميم في جنوب سوريا.

وشدَّد باحث آخر في أحد مراكز الدراسات السورية على ضرورة فهم الدور الإسرائيلي والروسي من الحل السياسي، إذ ثمّة مبالغة أحياناً في الدور الإسرائيلي تجاه الحل السياسي في القضية السورية، مبيناً أنه على المعارضة السورية السعي لاستغلال جميع الفرص المتاحة على المستوى الدولي في حال توفرت الإرادة لدى المجتمع الدولي لتحقيق الحل السياسي، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

7- توصيات للتعامل مع مسار الحل السياسي:

ركزت بعض مداخلات المشاركين على آليات التعامل مع مسار الحل السياسي؛ فقد أشار عضو في المجلس الإسلامي السوري إلى ضرورة تعامل المعارضة السورية مع المسار السياسي من خلال حزمة من الأدوات، أبرزها:

- توحيد الرؤية الثورية حول الأهداف الرئيسة، مع ما يقتضيه ذلك من الاشتراك والاجتماع على ميثاق عمل ثوري حقيقي، وما يوجبه ذلك من الابتعاد عن التجاذبات حول القضايا الفرعية، وعن سلوك الإقصاء لأية قوة وطنية تحت أي سبب مذهبي أو عرقي أو طائفي أو أيديولوجي.
- فرز قيادات للثورة من رحم المعاناة تكون قادرة على حيازة الشرعية الشعبية التي تفتقدها القيادات الحالية، بما يساعد على منحها حضوراً إقليمياً ودولياً.
- توجيه بوصلة العمل لإنشاء جبهة تحرير وطني؛ لأن سوريا اليوم واقعة تحت احتلالَين: روسي وإيراني، والأسد عميل لهما.
- التكامل في العمل التحرري بين الجوانب العسكرية والسياسية والإعلامية والإنسانية.

---

[7] أصدرت مؤسسة RAND خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015-2017 سلسلة من التقارير تحت عنوان "خطة سلام لسوريا" كما يلي:

1. خطة سلام لسوريا، 2015، شوهد في: 2020/11/29.
2. خطة سلام لسوريا - الجزء 2، 2016، شوهد في: 2020/11/29.
3. خطة سلام لسوريا الجزء 3، 2017، شوهد في: 2020/11/29.
4. خطّة سلام لسوريا الجزء IV: مقاربة تنطلق من القاعدة نحو الأعلى، تربط المساعدة في إعادة الإعمار بتشكيل الحكومة المحليّة، 2017، شوهد في: 2020/11/29.

وأشار أحد الباحثين السوريين إلى التشابه بين الحالتَين الرواندية والسورية، خاصة فيما يتعلق ببناء التوافق الذي أعقب "النزاع"؛ مؤكداً أهمية الاستفادة من تلك التجربة، ومشيراً إلى ضرورة التطرق إلى العدالة الانتقالية كسبيل لتحقيق الوحدة الوطنية، منبهاً إلى أن هذا الجانب يغفل عنه السوريون كثيراً في جلساتهم.

كذلك أشار رئيس أحد مراكز الأبحاث السورية إلى ضرورة تعدُّد الأدوات والتفكير بأساليب مبتكرة؛ وذلك لاختلاف الجغرافية السورية واختلاف الوعي الشعبي، كما نبَّه إلى ضرورة إعادة تعريف المركز واللامركز قبل الحديث عن اللامركزية الإدارية، لتتمكن المعارضة من العمل على مسارات متعددة، مشيراً إلى أن الدول الفاعلة غير متفقة على الحلول الكلية، ولكن لديها توافقات جزئية، ويظهر ذلك جلياً بعد اتفاق كيري- لافروف عام 2015 وتدخل روسيا عسكرياً.

كذلك دعا قيادي بارز في أحد التيارات السياسية إلى تجنُّب السيولة في المسارات السياسية والسعي لتصحيح هذه المسارات، مستشهداً بقول المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط: "مَن يُقدم على المبادرة يستطيع أن يُقولِب الواقع". كما أشار إلى أهمية الإمساك بزمام المبادرة انطلاقاً من العمل على توحيد الجبهة الداخلية لقوى الثورة والمعارضة، والتي انقسمت في ظل "التحركات السياسية الفردية" حسب قوله؛ مؤكداً ضرورة حصول الجبهة الداخلية على شرعية شعبية، وهو ما يستدعي مرونة من الصف السياسي الحالي لإتاحة الفرصة لتقدم صفوف سياسية جديدة، داعياً إلى تغيير خريطة التحالفات الدولية للتمكن من تحريك الأوراق السياسية وتحقيق المصالح والمطالب السورية.

وفي السياق ذاته تحدث رئيس تيار سياسي سوري عن أهمية تشكيل مركز قطب وطني سياسي يُعيد الاعتبار لفكرة التحرر في سوريا؛ إذ تُعدّ هذه الفكرة أساس اندلاع الثورة السورية، مشيراً إلى ضرورة وضوح رؤية هذا القطب واستقلاليته، مُلقياً اللوم على المعارضة السورية باعتبارها مصدر الإرباك والتعقيد الذي حصل بحسب رأيه؛ إذ إنها شكّلت صورةً عند السوريين داخلياً وعلى مستوى الدول خارجياً مفادها: عدم قدرة المعارضة السورية على تقديم بديل لنظام الأسد.

كما أشار أحد الأكاديميين السوريين إلى أنه يتوقع إجراء انتخابات يترشح فيها الأسد مع مجموعة مرشحين للمعارضة؛ لكن المعارضة لا تأخذ هذا السيناريو بالحسبان، على الرغم من كونه السيناريو الأقرب برأيه، مما يفسر عدم قدرة شخصيات المعارضة على منافسة بشار الأسد في حال إجراء انتخابات رئاسية؛ لذا أكد دعوته إلى إصلاح مؤسسات المعارضة، وتحليّها بالشفافية، مما قد يساعدها على تقديم نموذج جيد.